

## باب أحكام أم الولد

وهي شرعاً: مَنْ وُلِدَتْ مَا فِيهِ صُورَةٌ، وَلَوْ خَفِيَّةً، مِنْ مَالِكٍ، وَلَوْ بَعْضُهَا أَوْ مَكَاتِبًا، وَلَوْ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ، أَوْ أَبِي مَالِكِهَا، إِنْ لَمْ يَكُنِ الْإِبْنُ وَطْعَهَا.

وَتَعْتَقُ بِمَوْتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ غَيْرَهَا.

شرح منصور

## باب أحكام أم الولد

الأحكامُ جمعُ حُكْمٍ، وهو خطابُ الله المفيدُ فائدةً شرعيةً. وأصلُ أمٍّ أمهَةٌ؛ ولذلك جمعت على أمهات، باعتبار الأصل، وعلى أماتٍ باعتبار اللفظ، والهَاءُ فِي أَمَةٍ زَائِدَةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ. وَيَجُوزُ التَّسْرِي إِجْمَاعًا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦]، وفعله النبي ﷺ.

(وهي) أي: أمُّ الولدِ (شرعاً: مَنْ وُلِدَتْ مَا فِيهِ صُورَةٌ، وَلَوْ خَفِيَّةً<sup>(١)</sup>، مِنْ مَالِكٍ) لها، (ولو) كان مالِكاً (بعضها)<sup>(٢)</sup> (ولو)<sup>(٣)</sup> جزءاً يسيراً، (أو) كان مالِكُها أو بعضها (مكاتِباً) إن أدَّى، فإن عجز، عادت قنًا، (ولو) كانت الأمة (محرمَةً عليه) أي: مالِكِها، كأخته من رضاعٍ وكمجوسيةٍ ووثنيةٍ، وكوطئها في نحو حيضٍ. (أو) ولدت من (أبي مالِكِها، إن لم يكنِ الابنُ وطئها) نصًّا، فإن كان الابنُ وطئها، لم تصر أمًّا ولدٍ للأب باستيلادها؛ لأنها تحرم عليه أبداً بوطء ابنه لها، فلا تحلُّ له بحالٍ، فأشبهه وطء الأجنبيِّ، فلا يملكها ولا تعتق بموته، ويعتق ولدها على أخيه؛ لأنه ذو رحمٍ، ونسبه لاحقٌ بالأب؛ لأنه من وطءٍ يُدرأ فيه الحدُّ؛ لشبهة الملك.

(وتعتق) أمُّ ولدٍ (بموته) أي: سيدها (وإن لم يملك غيرها) لحديث ابن عباس

٤٥٧/٢

(١) في (م): «خفيفة».

(٢) في (س) و (م): «بعضها».

(٣) في (م): «أو».

وإن وضعتُ جسماً لا تخطيطَ فيه، كالمضغعة، ونحوها؛ لم تصرُ به أمٌ ولد.

وإن أصابها في ملكٍ غيره، لا بزنى، ثم ملكها حاملاً؛ عتق الحملُ، ولم تصرُ أمٌ ولد.

ومن ملكَ حاملاً، فوطئها؛ حرّم.....

شرح منصور

مرفوعاً: «مَنْ وطئَ أمته فولدت، فهي معتقة عن دبر منه». رواه (أحمد وابن ماجه<sup>(٢)</sup>). وعنه أيضاً قال: ذكرت أمُّ إبراهيم عند رسول الله ﷺ فقال: اعتقها ولدها<sup>(١)</sup> رواه ابن ماجه والدارقطني<sup>(٣)</sup>. ولأن الاستيلاء إتلافٌ حصل بسبب حاجة أصلية، وهي الوطء، فكان من رأس المال، كالأكل ونحوه.

(وإن وضعت) أمةً من مالِكها أو أبيه (جسماً لا تخطيطَ فيه، كالمضغعة ونحوها) كالعلقية، (لم تصر به أمٌ ولد) لأنه ليس بولد. فإن شهد ثقاتٌ من النساء<sup>(٤)</sup> بأن في هذا الجسم صورةً خفيةً، تعلقت بها الأحكام؛ لاطلاعهن على ما خفي على غيرهن.

(وإن أصابها في ملكٍ غيره) بزوجية أو شبهة (لا بزنى)، ثم ملكها حاملاً، عتق الحملُ لأنه ولده، (ولم تصر أمٌ ولد) نصاً، لمفهوم الخير<sup>(٥)</sup>. ولأن الأصل في ولد الأمة الرقُّ، خولف فيما إذا حملت به في ملك سيدها، فبقي فيما عداه على الأصل. وإن زنى بأمةٍ، فحملت منه، ثم اشتراها، فولدت في ملكه، لم يعتق؛ لأنه كالأجنبي من له لا يلحقه نسبه.

(ومن ملك) أمةً (حاملاً) من غيره (فوطئها) قبل وضعها<sup>(٦)</sup> (حرّم) عليه

(١-١) ليست في (س).

(٢) أحمد في «مسنده» (٢٧٥٩)، وابن ماجه (٥٢١٥).

(٣) ابن ماجه (٢٥١٦)، والدارقطني ١٣١/٤.

(٤) جاء في هامش الأصل ما نصه: [ولو واحدة ثقة. عثمان النجدي].

(٥) تقدم آنفاً.

(٦) في (س): «لوضع».

بیعُ الولد، وُیعتُّه.

ویصح قوله لأمتیه: یذک أمٌ ولدی. أو لابنِها: یذک ابني.

وأحكامُ أمٌ ولد، كأمةٍ، في إجارةٍ، واستخدامٍ، ووطءٍ، وسائرِ

أمورها. ....

شرح منصور

(بیعُ الولد) ولم یصح، (ویعتُّه<sup>(١)</sup>) نصّاً، لأنه قد شرك فيه؛ لأن الماء یزید في الولد. نقله صالح وغيره<sup>(٢)</sup>. قال الشيخ تقي الدين: ویحکم بإسلامه، وأنه<sup>(٣)</sup> یسري كالعتق<sup>(٤)</sup>، أي<sup>(٥)</sup>: لو كانت كافرةً.

(ویصحُ قوله) أي: السید (لأمتیه: یذک أمٌ ولدی) فهو كقوله لها: أنت أمٌ ولدی؛ لأن إقراره بأن جزءاً منها مستولدٌ، یلزمه الإقرارُ باستیلابها، كقوله: یدک حرّةٌ، (أو) أي: وكذا قوله (لابنِها) أي: ابنِ أمتیه: (یذک ابني) فهو إقرار بأنّه ابنه، كقوله: أنت ابني. وإن لم یقل: ولدته<sup>(٦)</sup> في ملكي، لم تصر أمٌ ولدٍ له، إلا أن تدلّ قرینةٌ علی ولادتها له في ملكه. ویأتي في الإقرار.

(وأحكامُ أمٌ ولدٍ) أحكام (أمةٍ) غیر مستولدةٍ (في إجارةٍ واستخدامٍ ووطءٍ وسائرِ أمورها) كإعارةٍ وإيداعٍ؛ لأنها مملوكة<sup>(٧)</sup>، أشبهت القن؛ لمفهوم

(١) جاء في هامش الأصل ما نصه: [یعایا بها، فیقال: سید وحب علیہ عتق عبده من غیر نذر ولا کفارة ولا قرابة بینہ وبینہ ولا اشراط بائع علیہ].

(٢) معونة أولي النهی ٩٠٠/٦.

(٣) جاء في هامش الأصل ما نصه [أي: الإسلام].

(٤) الفروع ١٣٦/٥.

(٥) لیست في الأصل.

(٦) في (م): «ولدته».

(٧) في الأصل: «مملوكة».

إلا في تدبير، أو ما ينقل الملك، كبيع، غير كتابة، وكهبة ووصية ووقف.

شرح منصور

قوله ﷺ: «فهي معتقة عن دبر منه<sup>(١)</sup>»، وقوله: «فهي<sup>(٢)</sup> معتقة من بعده<sup>(٣)</sup>». فدلّ على أنها قبل ذلك باقية في الرق.

(إلا في تدبير) فلا يصحُّ تدبيرها، لأنه لا فائدة فيه، إذ الاستيلاء أقوى منه، حتى إنه لو طرأ عليه، أبطله، كما تقدّم. (أو ما ينقل الملك كبيع) فلا يصحُّ بيع أمّ الولد، (غير كتابة<sup>(٤)</sup>) فتصحُّ كتابتها، وتقدّم، (وكهبة ووصية ووقف) لحديث ابن عمر مرفوعاً: نهى عن بيع أمهات الأولاد، وقال: «لا يُيعن ولا يُوهبن ولا يُورثن، يستمتع بها السيد ما دام حيّاً، فإذا مات، فهي حرّة». رواه الدارقطني<sup>(٥)</sup> ورواه مالك في «الموطأ». والدارقطني، من طريق آخر عن ابن عمر عن عمر موقوفاً<sup>(٦)</sup>. وفي حديث أم<sup>(٧)</sup> سعيد. وابن عباس: «أعتقها ولدها<sup>(٨)</sup>» إشعار<sup>(٩)</sup> بذلك. ومنع بيع أمهات الأولاد، روي عن عمر، وعثمان، وعائشة<sup>(١٠)</sup>. وروي عن علي<sup>(١١)</sup>، وابن عباس، وابن<sup>(١٢)</sup> الزبير بإباحة<sup>(١٣)</sup> بيعهن<sup>(١٤)</sup>. وأما حديث جابر: بعنا أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ،

(١) تقدم ص ٨٧.

(٢) ليست في الأصل و(س).

(٣) هو حديث ابن عباس الذي تقدم أول الباب.

(٤) في (س): «كتابتها».

(٥) في سننه ١٣٥/٤.

(٦) أخرجه مالك ٧٧٦/٢، والدارقطني ١٣٤/٤.

(٧) في (م): «أبي»، ولم تقف على هذا الخبر.

(٨) تقدم مع تحريجه ص ٨٧.

(٩) في (س): «إشعاراً».

(١٠) أخرج البيهقي آثارهم في «السنن الكبرى» ٣٤٣/١٠.

(١١) ليست في الأصل.

(١٢) ليست في (س).

(١٣) ليست في (م).

(١٤) أخرج آثارهم البيهقي في «السنن الكبرى» ٣٤٨/١٠.

أَوْ يُرَادُ لَهُ، كَرَهْنٍ.

وَوَلَدُهَا مِنْ غَيْرِ سَيِّدِهَا، بَعْدَ إِيْلَادِهَا، كَهَيِّ. إِلَّا أَنَّهُ لَا يَعْتَقُ بِإِعْتَاقِهَا، أَوْ مَوْتِهَا قَبْلَ سَيِّدِهَا.

شرح منصور

وعهد أبي بكر، فلما كان عمر، نهانا، فانتبهينا<sup>(١)</sup>، ليس فيه تصريح بأنه كان بعلمه ﷺ، وعلم أبي بكر، وإلا لم تجز مخالفته، ولم تجمع الصحابة بعده على مخالفتها.

(أَوْ يُرَادُ لَهُ) أَي: لِنَقْلِ الْمَلِكِ، (كَرَهْنٍ) فَلَا يَصِحُّ رَهْنُهَا؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهُ الْبَيْعُ فِي الدِّينِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ.

(وَوَلَدُهَا) أَي: أُمُّ الْوَلَدِ (مِنْ غَيْرِ سَيِّدِهَا) إِنْ أَتَتْ بِهِ (بَعْدَ إِيْلَادِهَا) مِنْ سَيِّدِهَا، (كَهَيِّ) سِوَاءَ كَانَ مِنْ نِكَاحٍ أَوْ زِنَى أَوْ شَبَهَةٍ، إِنْ لَمْ تَشْتَبِهْ عَلَيْهِ بِمَنْ وَلَدَهُ مِنْهَا حُرًّا، وَسِوَاءَ عَتَقْتَ بِمَوْتِ سَيِّدِهَا أَوْ مَاتَتْ قَبْلَهُ، فَيَحُوزُ فِيهِ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ مَا يَحُوزُ فِي أُمِّ الْوَلَدِ، وَيَمْتَنِعُ فِيهِ مَا يَمْتَنِعُ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ يَتَّبِعُ أُمَّهُ حُرِّيَّةً وَرَقًّا، فَكَذَا فِي سَبَبِ الْحُرِّيَّةِ. قَالَ أَحْمَدُ: قَالَ ابْنُ عَمْرٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُمَا: وَلَدَهَا بِمَنْزِلَتِهَا<sup>(٢)</sup>. (إِلَّا أَنَّهُ) أَي: وَلَدَهَا (لَا يَعْتَقُ بِإِعْتَاقِهَا) لِأَنَّهَا عَتَقَتْ بِغَيْرِ السَّبَبِ الَّذِي تَبْعَهَا فِيهِ، وَيَبْقَى عَتَقُهُ مَوْقُوفًا عَلَى مَوْتِ سَيِّدِهِ، وَكَذَا لَوْ أَعْتَقَ وَلَدُهَا، لَمْ تَعْتَقْ بِذَلِكَ<sup>(٣)</sup> بَلْ بِمَوْتِ سَيِّدِهَا (أَوْ) أَي: وَلَا يَعْتَقُ وَلَدُهَا بِ(مَوْتِهَا قَبْلَ سَيِّدِهَا) وَيَبْقَى عَتَقُهُ مَوْقُوفًا<sup>(٤)</sup> عَلَى مَوْتِ سَيِّدِهَا؛ لِبَقَاءِ التَّبَعِيَّةِ، بِخِلَافِ الْمَكَاتِبَةِ إِذَا مَاتَتْ، بَطَلَتْ التَّبَعِيَّةُ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْعَتَقِ فِي الْكِتَابَةِ الْأَدَاءُ، وَقَدْ تَعَذَّرَ بِمَوْتِهَا، وَالسَّبَبُ فِي أُمِّ الْوَلَدِ مَوْتُ السَّيِّدِ وَلَا يَتَعَذَّرُ بِمَوْتِهَا.

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ٣٤٧/١٠.

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٤٤٢/١٩.

(٣) ليست في (م).

(٤) في الأصل: «موقوف».

وإن مات سيدها، وهي حامل؛ فنفتها لمدة حملها من مال حملها، وإلا، فعلى وارثه.

وكلما جنت أم ولد؛ فداها سيدها بالأقل من الأرش، أو قيمتها يوم الفداء.

ولو اجتمعت أروش قبل إعطاء شيء منها؛ تعلق الجميع برقيتها، ولم يكن على السيد إلا الأقل من أرش الجميع أو قيمتها.

شرح منصور

(وإن مات سيدها، وهي حامل) منه، (فنفتها لمدة حملها من مال حملها) أي: نصيبه الذي وقف له للملكه له. (والا) (بأن لم<sup>(١)</sup> يكن للحمل مال؛ بأن لم يخلف السيد ما يرث منه الحمل، (ف) نفقة الحمل (على وارثه) لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

(وكلما جنت أم ولد) على غير سيدها، تعلق أرش جنايتها برقيتها، و (فداها سيدها بالأقل من الأرش) أي: أرش الجناية، (أو) من (قيمتها يوم الفداء) فإن كانت حينئذ مريضة أو مزوجة ونحوه، أخذت قيمتها بذلك العيب. قال في «الشرح»<sup>(٢)</sup>: وينبغي أن تجب قيمتها معيبة بعيب الاستيلاد؛ لأن ذلك ينقصها، فاعتبر، كالمرض وغيره من العيوب. انتهى. أما كونه يلزمه فداؤها؛ فلأنها مملوكة له، يملك كسبها، أشبهت القن. وأما كونه يلزمه فداؤها كلما جنت، قال أبو بكر: ولو ألف مرّة؛ فلأنها أم ولد<sup>(٣)</sup>، فلزمه فداؤها، كأول مرّة.

(ولو اجتمعت أروش) بجناياتها (قبل إعطاء شيء منها) أي: الأروش (تعلق الجميع) من الأروش (برقيتها، ولم يكن على السيد) فيها كلها (إلا الأقل من أرش الجميع، أو) من (قيمتها) يشترك فيها أرباب الجنايات

(١-١) ليست في (س).

(٢) المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف ٤٤٨/١٩.

(٣) في (س): «أتمه» .

فإن لم يف بآرباب الجنایات؛ تحاصوا بقدر حقوقهم.  
 وإن قتلت سيدها عمداً؛ فلوليّه، إن لم يرث ولدها شيئاً من دمه،  
 القصاص. فإن عفا على مال، أو كان القتل خطأ؛ لزمها الأقل من  
 قيمتها أو دينته. وتعتق في الموضعين.  
 ولا حدّ بقذف أمّ وليد.

(١) (فإن لم يف) الواجب (بأرباب الجنایات)، أي: بأروشهم، (تحاصوا بقدر حقوقهم) لأن السيد لا يلزمه أكثر منه، كالجنایات (١) على شخص واحد.  
 (وإن قتلت) أي: أمّ وليد (سيدها عمداً، فلوليّه (٢) ) أي: السيد (إن لم يرث ولدها شيئاً من دمه) أي: السيد، (القصاص) كغير أمّ ولده، فإن ورث ولدها شيئاً من دم سيدها، فلا قصاص عليها، لأنه لا يجب للولد على أحد أبويه. (فإن عفا) عنها (على مال أو كان القتل) منها (٣) لسيدها شبه عمداً أو (خطأً، لزمها الأقل من قيمتها أو) من (دينته) أي: السيد؛ اعتباراً بوقت الجنایة، كما لو جنى عبداً، فأعتقه سيده، وهي حال الجنایة أمة (٤)، وإنما تعتق بالموت. (وتعتق في الموضعين) وهما القتل عمداً أو خطأً (٥)؛ لأن المقتضي لعتقها زوال ملك السيد عنها، وقد زال، ولو لم تعتق بذلك، لزم جواز (٦) نقل الملك فيها، ولا سبيل إليه، أو لأن العتق لغيرها، فلم يسقط بفعالها، بخلاف الميراث. وأورد عليه المدبر، وأجيب بضعف السبب فيه.  
 (ولا حدّ بقذف أمّ وليد) لأنها أمة تعتق بالموت، أشبهت المدبرة.

(١-١) ليست في (م).

(٢) جاء في هامش الأصل ما نصه: [ولو قال: فلوارثه، لكان أولى].

(٣) ليست في (م).

(٤) في (م): «أمنه».

(٥) في (س) و (م): «وخطأ».

(٦) في (م): «زوال».

وإن أسلمت أمٌ وولدٌ كافرٌ؛ مُنِعَ من غَشِيانِها، وحبِلَ بينه وبينها،  
وأجبرَ على نفقتها إن عُدِمَ كسبُها.

فإن أسلم؛ حلَّتْ له. وإن مات كافرًا؛ عتقت. وإن وطئَ أحدُ اثنيْنِ  
أمتَهما؛ أدبٌ، ويلزمُه لشريكه من مهرها بقدرِ حصَّتِه. فلو ولدت؛  
صارت أمٌ وولدِه، .....

شرح منصور

(وأن أسلمت أمٌ وولدٌ لـ (كافرٍ، مُنِعَ من غَشِيانِها) أي: وطئها والتلذذِ  
بها، لتحريمها عليه بإسلامها. (وحبِلَ بينه وبينها) لتلا يغشاها، ولا تعتق  
بإسلامها بل يبقى ملكه عليها على ما كان قبل إسلامها. (وأجبر) سيدها  
(على نفقتها إن عُدِمَ كسبُها) لوجوبها عليه؛ لأنه مالكها، ونفقة المملوكِ  
على سيده. فإن كان لها كسبٌ فنفتها فيه؛ لتلا يبقى له ولايةٌ عليها (بأخذ  
كسبها وإلا أنفق عليها مما شاء) (١) وإن فضل من (٢) كسبها شيءٌ عن نفقتها،  
فلسيدها.

(فإن أسلم) سيدها، (حلَّتْ له) لزوال المانع، وهو الكفرُ. (فإن مات)  
/سيدها (كافرًا، عتقت). بموته، كسائر أمهاتِ الأولادِ؛ لعموم (٣) الأخبار.  
(وإن وطئَ أحدُ اثنيْنِ) مشتركين في أمةٍ (أمتَهما، أدبٌ) (٤) لفعله محرماً، ولا  
حدَّ فيه لمصادفته ملكاً، كوطءِ أمتِه الحائضِ، (ويلزمه) أي: واطءَ المشتركةِ  
(لشريكه من مهرها بقدرِ حصَّتِه) (٥) منها، سواءً طاوعته أو أكرهها؛ لأنه  
لسيدها، فلا يسقط بمطاوعتها، كإذنها في قطعِ بعضِ أعضائها. (فلو ولدت)  
من وطءِ الشريكِ، (صارت أمٌ وولدِه) كما لو كانت خالصةً له، وخرجت

(١-١) في (س): «بأخذ كسبها والإتفاق عليها مما شاءت»، وفي (م): «مما شاءت».

(٢) في (س): «عن».

(٣) في (س) و (م): «والعموم».

(٤) جاء في هامش الأصل ما نصه: [بمعة سوط إلا سوطاً. عثمان النجدي].

(٥) جاء في هامش الأصل ما نصه: [أي: إن لم تحبل من هذا الوطء وتصر أم وولد، وإلا لم يلزمه؛  
للكيل ما بعده. عثمان النجدي].

وولده حرٌّ. وتستقرُّ في ذمته ولو معسراً، قيمة نصيب شريكه، لا من مهرٍ أو ولدٍ، كما لو أتلّفها. فإن أولدها الثاني بعد؛ فعليه مهرها، وولده رقيقٌ.

من ملك الشريك، كما تخرج بالإعتاق، موسراً كان الوطاءً أو معسراً؛ لأن الإيلاد أقوى من الإعتاق.

شرح منصور

(وولده) أي: الشريك الوطاء منها (حرٌّ) لأنه من محلٍّ، للواطئ فيه ملك، أشبه ما لو وطئ أمته في حيض أو إحرام (وتستقرُّ في ذمته) أي: الواطئ (ولو) كان (معسراً) نصّاً، (قيمة نصيب شريكه) من الموطوءة؛ لأنه أخرجته من ملكه، أشبه ما لو أخرجته منه بالإعتاق أو الإتلاف، وإنما سرى الإيلاد إلى نصيب شريكه مع عسرتة<sup>(١)</sup> بخلاف الإعتاق؛ لأنه أقوى؛ لكون الإيلاد ليس من فعل الشريك، وإن كان الوطاءً من فعله؛ لوجود الوطاء بلا إيلاد، فهو من الأسباب التي لا يمكن رفع مسبباتها، كالزوال لوجوب<sup>(٢)</sup> الظهر. و(لا) يلزم الشريك الواطئ لشريكه شيء (من مهر<sup>(٣)</sup>) أو قيمة (ولد) لأن حصّة الشريك انتقلت إلى ملك شريكه الواطئ بمجرد العلق، فصارت كلّها له، وانعقد ولده حرّاً.

(كما لو أتلّفها) فماتت من الوطاء، فلا يلزمه إلا قيمة نصيب شريكه، كما لو قتلها.

(فإن أولدها) الشريك (الثاني بعد) إيلاد الأول لها، عالماً به، (فعليه مهرها) كاملاً؛ لمصادفة وطئه ملك الغير، أشبهت الأمة الأجنبية. (وولده) منها (رقيق)

(١) في (م): «عمرته».

(٢) في (س) و (م): «لوجود».

(٣) جاء في هامش الأصل ما نصه: [قوله: لا من مهر. هذا يفيد أن قوله قبيل هذا: ويلزمه لشريكه من مهرها... إلخ ليس على سبيل الاستقرار، بل اللزوم مراعى. فإن صارت أم ولد، سقط عنه ما لشريكه من المهر، وإلا لزمه من المهر لشريكه بقدر نصيبه. وأما الولد فقد تقدم في المكاتبه أنه إذا استولدها أحد الشريكين، لزمه لشريكه من قيمة الولد بقدر نصيبه فظاهر ما هنا شامل للمكاتبه؛ لأنها أمة ما بقي عليها درهم، فليحرر. عثمان النجدي].

وإن جهل إيلاد شريكه، أو أنها صارت أمّ ولده؛ فولده حرّ،  
وعليه فداؤه يوم الولادة.

شرح منصور

تبعاً لأمه (١)؛ لأنه لا (٢) ملك له فيها.

(وإن جهل) الواطئ الثاني (إيلاد شريكه) الأول، (أو) علمه وجهل (أنها)  
صارت أمّ ولدٍ (له) أي: الأول، وأن حصّته انتقل ملكها للأول بإيلادها،  
(فولده حرّ) للشبهة. (وعليه) أي: الواطئ الثاني (فداؤه) أي: فداء ولده الذي  
أتت به من وطنه مع جهله كونها صارت أمّ ولدٍ للأول؛ لأنه فوّت رقه على  
الأول (يوم الولادة) لأنه أول أوقات إمكان تقويمه. وسواء كانت الأمة بينهما  
نصفين، أو لأحدهما جزء من ألف جزء وللآخر البقية. والله سبحانه وتعالى  
أعلم (٣).

(١) جاء في هامش الأصل ما نصه: [قوله تبعاً لأمه، أي: في عدم صحة التصرف فيه، وفي أنه يعتق بموت  
السيد؛ ليلتم مع ما تقدم من قوله: وولدها من غير سيدها بعد إيلادها كهي.. إلخ. محمد الخلوئي].

(٢) ليست في (م).

(٣) بعدها في الأصل: [وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. تم الجزء الثاني من  
كتاب «شرح منتهى الإرادات في الجمع بين التنقيح والمقنع وزيادات» ويتلوه الجزء الثالث إن شاء الله،  
أوله كتاب النكاح، وكان الفراغ من كتابته ضحوة الاثنين المبارك سادس شهر شعبان المعظم أحد  
شهور سنة ألف ومئتين وتسعين من هجرة المصطفى ﷺ على يد كاتبه الحقير راجي عفوه ربه القدير  
عبد الله بن عايض غفر الله له ولوالديه ولمشايعه في الدين. ويرحم الله عبداً قال: آمين].

وجاء في هامشها: [تم تصحيحاً المجلد الثاني من «المنتهى» بمقابلة بين خمس نسخ معتبرة أحدها هذه.  
وذلك في ١٨ رجب سنة ١٣٤١ هـ].

وجاء في (س) بعدها: [تم هذا الجزء بحمد الله وعونه من يوم الخميس المبارك ٢٩ للحجة الحرام اختتام  
سنة ١٠٥٣ على يد أقر عبادي يحيى الأزهرى الفيومي الأنصارى الشافعي. والحمد لله وحده].